

الوقف والعطاء الاجتماعي للتنمية في مصر

<http://www.neareast.org/phil/ar/page.asp?pn=28#full>

أظهرت دراسة العطاء الاجتماعي للتنمية في مصر أن 30% من الشعب المصري لا يدركون معنى الوقف والأغبية يظنون انه أملأ الحكومة ، ومن ثم فإن إحياء مفهوم الوقف من جديد يعد من أهم المدعمات للتنمية في مصر ويؤدي إلى تنظيم العطاء الاجتماعي والمؤسسة في العطاء ، ويعتبر الوقف نوع من أنواع الصدقة الجارية وسنة من السنن التي سنها الرسول صلى الله عليه وسلم كما جاء في حديثه: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية، أو علم نافع ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له" ، ومع ذلك الوقف ليس مقصورا على المسلمين فقط بل للأقباط أيضا العديد من الأوقاف التي يديرها المجلس المالي.والوقف أحد صور العطاء المنظم المعتمد على ذاته ماليا والذي يعكس مجتمع أهلي قوى يسعى إلى تحقيق تنمية بلاده في شتى المجالات مثل بناء المدارس والمستشفيات ودعم الأبحاث في المجالات العلمية المختلفة كما كان الحال في الماضي حينما كان الوقف يلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية وخدمة المجتمع.

تمهيد:

في معظم البلاد العربية والإسلامية يوجد تاريخا عريقا لنظام الوقف، إلا أنه في معظم هذه البلاد لم يبقى منه سوى صورة باهتهة وبمهمة نتيجة لعدة ممارسات أدت إلى تشوذه والقضاء عليه. ولم يحظ الوقف حتى الان بما يستحق من جهود فعالة لإحيائه وتجديد ثقافته والتعلم من التجارب السابقة رغم أن الوقف يعد من أهم صور العطاء المؤسسي المستمر والقادر على تحقيق تنمية ذاتية ونقلة حقيقة في المجتمع تشمل الجوانب العلمية والاجتماعية والاقتصادية دون الاعتماد على تمويل حكومي أو أجنبي.^١ ومن ثم فإحياء الوقف واجباً يجب القيام به على كل قادر عليه.ولكن ماذا يقصد بالوقف؟ وما هي أنواعه؟ وهل يختلف الوقف عن الصدقة؟ وما هو دوره في التنمية؟ وما هو تاريخ الوقف؟ وما هي القوانين المنظمة للأوقاف في مصر وأثرها؟ هذا ما سنتعرف عليه خلال هذه الورقة.

تعريف كلمة الوقف:

لغويا الوقف هو الحبس، (فقول وفقت الدار على المسجد، أي حبسته عليه لينفق من أجرته على مصالحة). ويعني الوقف في الشريعة حبس المال أو وقفه سواء كان على شكل عقار أو محل تجاري أو غيرهما لينفق من ريعه على من يحتاج من طلاق العلم أو اليتامي والأرامل وغيرهم كنوع من أنواع الصدقة الجارية.^٢ ومن أفضل تعرifications الوقف أنه (مؤسسة مالية خيرية، تنشأ بمال يتبرع به الواقف، على أن ترصد غلات هذا المال رصداً مستمراً لإشباع حاجات معينة للموقوف عليهم على ما يشترط الواقفون. وبالتالي يعتبر الوقف مؤسسة لها كيانها الاجتماعي المميز ولها مقصدتها الخيري المحدد ولها آلية التنفيذ المنظمة^٣).)

الوقف في الإسلام:

شرع الله الوقف وجعله شكل من أشكال العطاء في الإسلام.ولم يكن الوقف معروفا في عهد الجاهليه ولكن دعا إليه الرسول صلى الله عليه وسلم بعد ظهور الإسلام وشجعه كنوع من أنواع الصدقة الجارية التي يجني الفقراء والمحاجبين ثمارها بصورة مستمرة دون توقف.^٤ ولقد شجع الرسول صلى الله عليه وسلم الصدقة الجارية متضمنة الوقف بقوله: إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له.والأساس الديني للوقف يرتبط بال الخليفة عمر بن الخطاب في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم عندما حصل على بساتين وحقول كغيمة له بعد فتح العرب لخبير.^٥ فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إني أصبت أرضاً بخبير لم أحب ملاقط أنفس عندي عنه ، فما تأمرني به؟ قال: إن شئت حبست أصلها وتصدق بها.فتصدق بها عمر.إنها لا تباع ولا تورث ، وتصدق بها في الفقراء وفي الرقاب.وفي سبيل الله، وابن السبيل والضييف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعرف ويطعم غير متمويل.^٦ ومنذ ذلك الحدث، انتشر الوقف بين المسلمين في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم واستمر بعده قرونًا طويلة.^٧ ويجوز الوقف على أهل الذمة مثل المسيحيين والتصدق عليهم. وقد وفقت صفية بنت حبي زوج النبي صلى الله عليه وسلم على أخ لها يهودي^٨.

أنواع الوقف:

النوع الأول من الوقف هو الوقف الخيري وهو أصل نظام الوقف ويقصد به التقرب إلى الله تعالى بوقف ربع أي شيء مملوك وتوجيهه إلى أعمال الخير المختلفة. النوع الثاني هو الوقف الأهلي ويكون على الزوجة والأولاد والأقارب والأحفاد ويقوم الواقف بإدارته ثم يليه أحد الأولاد ثم الأحفاد وهكذا.^٩ وهناك الوقف المشترك ويقصد به أن يوقف جزء من ريع

الشيء المملوك للأهل والجزء الآخر لأعمال الخير. وبالتالي تنقسم أنواع الوقف بحسب الجهة التي يذهب إليها ريع الشيء المحبوس ¹⁰.

الفرق بين الوقف والصدقة:

هناك فروقاً بين الوقف والصدقة يجب أن توضح:

- 1. الصدقة تجوز فقط على الفقراء والمساكين بينما الوقف يجوز على كل من الفقراء والأغنياء وإن كان الفقراء أحق به.
- 2. يجوز التصرف في الصدقة بأن تملك أو تباع وتهب في حين أنه لا يجوز للوقف أن يملك أو يباع أو يورث أو يتصرف فيه بالهبة أو الهدية.
- 3. يجوز للصدقة أن تكون على أي شيء له نفع سواء كان يبقى مدة محددة كالطعام والثياب أو مستمر لفترة طويلة. وذلك بخلاف الوقف الذي لا يجوز إلا في الأشياء التي من شأنها أن تبقى وممكّن أن تُحبس ¹¹.

دور الوقف في التنمية:

لعب الوقف في وقت ازدهاره دوراً فعالاً في تحقيق التنمية بمفهومها الواسع متضمنة التنمية العلمية والاجتماعية والاقتصادية. بدأ دور الوقف التعليمي من المسجد حيث أنه لم يكن فقط مكاناً للعبادة والصلة وإنما كان مصدراً للعلم حيث كان يقبل عليه الطلاب ليتعلموا من العلماء والمدرسين في مختلف فروع العلم. ولذلك كان المسجد في الحضارة الإسلامية يقوم بدور المدرسة في بادئ الأمر وقد خرج منه الكثير من العلماء. وقد تطور شكل الوقف التعليمي من المسجد والذي كان نواة التعليم إلى الكتاب الذي كان بمثابة مدرسة صغيرة لتعليم الأطفال القراءة والكتابة والقرآن والرياضية. ورغم استمرار الكتاب، إلا أن الوقف التعليمي امتدت صوره ليشمل المدارس التي انتشرت انتشاراً واسعاً خاصة بعد استقرار الفتوحات الإسلامية. وقد ارتبطت المدارس بالمكتبات حيث أيدن وافق المدارس أهمية الكتاب في تحصيل العلم ولذلك أوفقاً المكتبات كي يسهلوا العملية التعليمية ¹². أما بالنسبة للتنمية الاجتماعية، فقد تنوّعت الخدمات الاجتماعية التي قدمتها الأوقاف. فكثير من المسلمين أوقفوا أملاكهم لبناء المستشفيات وعلاج المرضى. ولم تقتصر هذه الأموال الموقوفة على علاج الإنسان، إنما أيضاً تضمنت الحيوان. وأظهرت الوثائق الوقافية الإدارة الدقيقة والناجحة التي كانت تتمتع بها المستشفيات الموقوفة ¹³. إلى جانب الرعاية الصحية، فقد تنوّعت الخدمات الاجتماعية التي قدمتها الأوقاف ومنها أوقف لمساعدة الغير قادرين على مصاريف فريضة الحج أو تزويج الفتيات الفقيرات أو بناء أوقاف لليتامى أو المسنين أو المكفوفين ¹⁴. كما أن للوقف دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب عدة عوامل. أولاً، ساعد الوقف على انخفاض واستقرار الأسعار وذلك لأنّه كان من اليسير الحصول على محال تجارية مخفضة الأسعار بالأسواق الموقوفة، مما أدى إلى انخفاض الأسعار ورواج التجارة بها أكثر من الأسواق التي ليس بها أوقاف. وأدى ذلك أيضاً إلى انخفاض الأسعار في الأسواق الأخرى حتى تستطيع أن تروج سلعها وتجاري أسواق الأوقاف. وبالتالي فإن الوقف على الأسواق ساعد كثيراً على إلزام التجار بأسعار مخفضة حتى لا تبور تجارتهم. ثانياً، ساعدت الأوقاف على الحد من البطالة وتوفير فرص عمل كثيرة وتنمية المهارات. ثالثاً، ساعد الوقف على حصول الفئة الفقيرة على أموال لم تكن لتحصل عليها بدونه مما ساعد على الإكثار على الطلب على كثير من السلع والخدمات التي كانت ستكون مقصورة على الطبقة الغنية لولا الوقف، مما ساعد على تنشيط التجارة وتدالٍ الأموال والسلع. ثالثاً، إلى جانب تنشيط التجارة الداخلية الذي أدى إلى التنمية الاقتصادية، فإن السبيل أو الوقف على أحواض المياه الواقعه على الطرق التجارية الهامة ساعدت بصورة فعالة على تنشيط التجارة وتيسير مرور القوافل التجارية والتنقل بين المدن والقرى ¹⁵.

نبذة تاريخية عن الوقف:

يرجع تاريخ الوقف الإسلامي اليوم إلى أكثر من 14 قرناً مع ظهور الإسلام وقد شغل جزءاً كبيراً من العالم العربي والإسلامي على مر العصور. ويعد الوقف من أهم أشكال العطاء المؤسسي التي حدّ عليها الإسلام والتي انتشرت بصورة واسعة. وخلال هذه القرون، قام الكثيرون في مصر بوقف أملاكهم. ولم يقتصر الوقف فقط على الأغنياء، إنما شمل أيضاً الطبقة المتوسطة حتى وصل نسبته إلى أكثر من ثلث الأراضي الزراعية في عهد محمد علي. وقد استمر الوقف في نموه المتزايد حتى أصبح يشغل 770,000 فدان في عام 1925 في مصر رغم أنه أصبح يعني من بعض المشاكل مثل سوء الإداره. ولكن بعد ثورة 1952 ومع ظهور الفكر الاشتراكي الذي تبنّيه الحكومة والذي يؤمن بالتحكم الكامل للسلطة ووضع مسؤولية التنمية الاجتماعية والاقتصادية كاملة في يد الحكومة، انهار نظام الأوقاف انهياراً كاملاً حيث أُغيّر نظام

الوقف الأهلي بينما وضعت الأوقاف الخيرية تحت سيطرة الحكومة. ومنذ ذلك الحين، تلاشت ثقافة الأوقاف في المجتمع المصري تدريجياً حتى أصبحت نسبة إنشاء أوقاف جديدة شبه منعدمة¹⁶.

قانون الوقف في مصر:

نظراً لقانون رقم 48 لسنة 1946، يشترط لصحة الوقف أن يتم تسجيله وإشهاره وأن يرد على مصرف جائز ومحاج. وأباح القانون وقف غير المسلم إذا كان على جهة أ吉ز لها الوقف في الشريعة الإسلامية أو في شريعته. كما اشترط القانون أن الوقف لا يجوز إلا في حدود الثلث إلا إذا وافق الورثة على أكثر من هذه النسبة. كما تعمل الأوقاف حالياً طبقاً للقوانين 247 لسنة 1953 المعديل بالقانون رقم 272 لسنة 1970، والقانون رقم 1959 لسنة 1959، والقانون رقم 80 لسنة 1971، والقانون رقم 44 لسنة 1962، وهي القوانين المنظمة للإدارة والإشراف على الأوقاف الخيرية سواء كانت عقارات أو أموال منقوله أو سائلة أو في صورة وداع وقيقة. وطبقاً لهذه القوانين، يجوز لوزير الأوقاف، دون التقيد بشروط الواقف، أن يوجه المال الموقوف إلى جهة بر أخرى، وتكون وزارة الأوقاف هي الناظر العام لجميع الأوقاف. ويجوز أن تتنازل وزارة الأوقاف عن النظارة لجهة البر أو الهيئة الموقوف لها ويجوز لها أن توكل إليها إدارة الوقف، ولها عزل الجمعية أو الهيئة عن إدارة الوقف. وتتولى وزارة الأوقاف محاسبة النظار أو متولي إدارة الوديعة الوقية أو المؤسسة الوقية وهم ملزمون بتقديم كشف حساب عن إداراتهم للأوقاف الخيرية إلى الوزارة ولا تعرضاً لعقوبة الحبس أو الغرامة. وتتولى الوزارة تحصيل 10% من إيراد الأوقاف نظير مراجعة الحساب وكذلك 7,5% مقابل إشرافها ورعايتها للوقف، وتقوم الهيئة العامة للأوقاف بتحصيل صافي ربح الأوقاف الخيرية بصرفه وفق لشروط الواقفين، وتقتاضي الهيئة نظير إدارة وصيانة الأوقاف الخيرية 15% من إجمالي الإيرادات المحصلة بالنسبة للأعيان. وتختص هيئة الأقباط الأرثوذكس طبقاً لقانون رقم 264 لسنة 1960 بإدارة جمع أوقاف الأرثوذكس ومحاسبة القائمين على إدارتها وتحصيل إيراداتها والصرف على هيئاتها واستغلالها. كما تتولى تعيين وعزل القائمين على إدارة الأوقاف وتسرى هذه القاعدة على كافة طوائف الأقباط في مصر¹⁷. تأثير سيطرة الدولة على الأوقاف كما سبق أن ذكرنا، منذ منتصف القرن الماضي أصبحت الأوقاف تحت سيطرة الدولة، وذلك في حين أن أجهزتها لم تكن لديها التأهيل الكافي للقيام بأعباء الوقف وحل مشكلاته وتنميته على الوجه الصحيح. وكان من أهم نتائج سيطرة الدولة هو عدم إلتزامها بالشروط التي وضعها الواقف في باديء الأمر وتغيير مصارف الوقف وبالتالي ضياع حقوق المستفيدين الأصليين من الأوقاف الذين أقيمت الأوقاف لأجلهم. كما أن السيطرة الكاملة على الوقف منع الكثير من أغذية المسلمين والعلماء من التدخل في إحداث تغيير وأصبح التغيير فقط نابع من الحكومة حسب أهواءها ورغباتها وليس نابعاً من صميم المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض أصحاب النفوس الضعيفة استغلوا ضياع وثائق الأوقاف واستخدموها وسائل غير مشروعة للاستيلاء على الكثير من الأملاك الموقوفة. أيضاً بسبب سيطرة الدولة على كل المجالات، استقر في نفوس الكثيرين أن إحداث تغيير وتحقيق تنمية هو دور الدولة وليس دور المجتمع حتى أن البيئة السياسية المحيطة أصابت الكثيرون بداء السلبية وعدم الرغبة في عمل شيء إيجابي ينفع المجتمع حيث أن هذا الدور في اعتقادهم هو دور الحكومة وليس دورهم. ويضاف إلى ذلك أن ما تبقى من الممتلكات الموقوفة أصبح مهملاً وغير مستثمر الاستثمار اللازم وذلك أدى إلى تهالكها وضياع قيمتها وفائدتها. وأخيراً، فإن كثير من وثائق الأوقاف ضاعت أو سرقت مما أدى إلى عدم القدرة على معرفة وحصر الأوقاف ووضع إحصائيات لها¹⁸. ويرغم كل هذه السلبيات والصورة القاتمة للوقف في الوقت الحالي، إلا أن هناك الكثير من النداءات التي ترغب في إعادة نظام الوقف وإحيائه وتحث المجتمع على تبنيه مرة أخرى. ولذلك فمن الضروري أن تتضامن جميع هذه الجهود بصورة جدية ومنظمة كي تساهم في إعادة ثقافة الوقف وتشجيعه وإظهار إمكانياته كمؤسسة مالية خيرية قادرة على تحقيق التنمية بجميع أشكالها.

¹ إبراهيم البيومي غام. إحياء تكية المنشاوي، اقتصاد وأعمال، المنطقة العربية

www.islamonline.net/arabic/economics/2002/11/article05.shtml

² محمد بكر إسماعيل. الفقة الواضح من الكتاب والسنة على المذاهب الأربع، المجلد الثالث، ط 2، دار

المنار: القاهرة، 1997، ص 128

³ عبد الفتاح مصطفى غنيمة. الوقف في مجال التعليم والثقافة في مصر خلال القرن العشرين: قضايا

إسلامية، ع(89)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 2002 ص 24، 25

⁴ السيد سابق. فقه السنة، الجزء الرابع، دار الفتح لإعلام العربي: القاهرة، 1997، ص 282

⁵ El Daly, Marwa. "Islamic Philanthropy: Institutionalized Giving in the Muslim Perspective" City University of New York; The Center for the Study on Philanthropy, 2001

- ^٦ محمد أبو زهرة.محاضرات في الوقف ، دار الفكر العربي:القاهرة ، ١٩٧١،ص ١٠
- ^٧ جمال الدين جودة اللبناني.أملك الدولة في صدر الإسلام، في مجلة الأزهر، الجزء الخامس، السنة الثامنة والستون، جمادي الأول ١٤١٦هـ، أكتوبر ١٩٩٥م، ص ٦٦٢
- ^٨ السيد سابق.فقه السنة، م.س.ذ، ص ٢٨٧
- ^٩ أحمد أمين عزام وفتحي عبد الهادي.موسوعة الأوقاف منشأة المعارف:الأسكندرية، ٢٠٠٢.ص ١٤ - ١٥
- ^{١٠} وهبة الزحيلي.الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي دار الفكر:دمشق، ط ٢، ١٩٩٦ م.س.ذ، ص ١٤٠
- ^{١١} محمد بكر إسماعيل.الفقة الواضح من الكتاب والسنة على المذاهب الأربع، م.س.ذ، ص ١٣٢
- ^{١٢} محمد الدسوقي.الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي، القسم الثاني، سلسلة قضايا إسلامية، ع (٦٥)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية:القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٥ - ٢٥
- ^{١٣} محمد الدسوقي.الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي، م.س.ذ ، ص ص ٣٧ - ٣٨
- ^{١٤} محمد الدسوقي.الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي، م.س.ذ، ص ص ٤٩ - ٥٩
- ^{١٥} محمد الدسوقي.الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي، م.س.ذ، ص ص ٦٦ - ٧١
- ^{١٦} Tawfiq, Muhammad Amin. "The Awqaf in Modern Egypt" The Islamic Quartely, vol.XLII, No.4, 1998, p ٢٥٨
- ^{١٧} عبد الله خليل.دليل قانوني مقارن:إنشاء صندوق تمويل عربي (وديعة وقفية أو نقدية) يهدف إلى توفير الدعم المالي للمؤسسات العاملة في حقل العدالة الاجتماعية بالمنطقة العربية، سعد سmek للطباعة:القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٥٢ - ٥١
- ^{١٨} محمد الدسوقي.الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي، م.س.ذ، ص ص ٨١ - ٨٧

ولمزيد من المعلومات عن الوقف انظر في:

- ابراهيم البيومي غام.الأوقاف السياسية في مصر، القاهرة، دار الشروق، ط ١، ١٩٩٨.
- ابراهيم البيومي غام) تحرير).نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية:بيروت، ٢٠٠٣.
- السعيد بوركبة.دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب في عهد الدولة العلوية:الجزء الأول، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:المحمدية (المغرب)، ١٩٩٦.
- السعيد بوركبة.دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب في عهد الدولة العلوية:الجزء الثاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:المحمدية (المغرب)، ١٩٩٦.
- عبد الفتاح مصطفى غنيمة.الوقف في مجال التعليم والثقافة في مصر خلال القرن العشرين، القسم الثاني، ٩٠ ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية:القاهرة، ٢٠٠٢.
- محمد أبو زهرة.محاضرات في الوقف،القاهرة،دار الفكر العربي، ١٩٧٢.
- محمد عفيفي.الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب:القاهرة، ١٩٩١.
- محمدكمال إمام.الوصايا والأوقاف في الشريعة الإسلامية:دراسة فقهية وتشريعية، منشأة المعارف:الأسكندرية، ٢٠٠٢.

Abdallah Khalil.A Comparative Guide on laws Relating to establishing an Arab fund (Endowment or cash deposit):To extend financial support for social justice programs in the Arab Region, Sabra Translation Office (Translated into English), Cairo, Ford foundation, 2004.

Adam Sabra.Cambridge Studies in Islamic civilization Poverty and charity in Medieval Islam:Mamluk Egypt, 1250 - 1517, Cambridge university press,2000